

## استرداد الأصول في القانون الألماني

- دليل عملي -

### فهرس

أولاً: المقدمة

ثانياً: تعقب الأصول

1- القانون الجنائي

أ- مساعدة القضايا الخارجية

الأسانيد القانونية

الجهات المختصة

ملحوظات عملية

ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

2- القانون المدني

3- العقوبات

ثالثاً: التحفظ على الأصول

1- القانون الجنائي

أ- مساعدة القضايا الخارجية

الأسانيد القانونية

الجهات المختصة

ملحوظات عملية

ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

2- القانون المدني

3- العقوبات

رابعاً: المصادرة النهائية للأصول

1- القانون الجنائي

أ- مساعدة القضايا الخارجية

الأسانيد القانونية

الجهات المختصة

ملحوظات عملية

ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

2- القانون المدني

3- العقوبات

خامساً: استخدام الأصول المستردة

1- القانون الجنائي

أ- مساعدة القضايا الخارجية

الأسانيد القانونية

الجهات المختصة

ملحوظات عملية

ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

2- القانون المدني

3- العقوبات

سادساً: نقاط الاتصال

1- الشبكات

2- الحالات الفردية

3- استفسارات عامة ودورات تدريبية

## أولاً: المقدمة

إن مكافحة الفعالة للجرائم التي تتم عبر الحدود في مجال تمويل الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو الفساد وأيضاً الوقاية من تلك الظواهر لا تتحقق فقط من خلال تحديد هوية الجناة ومعاقتهم. بل إنه في غاية الأهمية أن يتم استرداد أية عائدات مادية تم التحصل عليها من خلال الجريمة، وذلك بهدف تجريد مرتكبيها من تلك المنافع واستخدامها في تعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم. يتم في هذا السياق تقسيم عملية استرداد الأصول إلى أربعة مراحل زمنية، وهي: تعقب الأصول، والتحفيز عليها، ومصادرتها نهائياً، ثم أخيراً استخدامها أو في بعض الأحيان اقتسامها. الإرشادات التالية مقسمة إلى فصول يتناول كل منها واحدة من تلك المراحل.

يتعين التمييز بين الأسانيد القانونية المختلفة لعملية استرداد الأصول. فقد تتم هذه العملية في إطار قانوني جنائي. وفي هذه الحالة يجب التمييز بين مساعدة القضايا الجنائية الأجنبية وبين رفع دعوى محلية داخل ألمانيا على أساس الجرائم المرتكبة في الخارج. أو قد تتم عملية رد الأصول التي تم التحصل عليها في دولة أجنبية بطريقة غير مشروعة عن طريق رفع دعوى قضائية مدنية وتنفيذ الحكم الصادر فيها. يجوز في هذه الحالة إما رفع الدعوى المدنية في ألمانيا مع تنفيذ الحكم الصادر فيها أو تنفيذ حكم المحكمة الأجنبية في ألمانيا. في الحالات الخاصة بالأفعال التي يعاقب عليها القانون والتي قامت بها أنظمة حكومية مخلوطة، فإنه يتعين مراعاة الإجراءات القانونية العقابية التي تم الاتفاق عليها على مستوى الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

يعتبر هذا الدليل بمثابة عرض عام ومبدئي لما تتضمنه عملية استرداد الأصول. وتجدون في الفصل الأخير منه مجموعة من عناوين الاتصال بجهات مختلفة يتسنى لها تقديم المزيد من الدعم في الحالات الفردية المحددة.

كما يمكنكم الإطلاع على نصوص القوانين واللوائح الألمانية المذكورة على الموقع الإلكتروني <http://www.gesetze-im-internet.de> والذي يتضمن أيضاً الترجمة الإنجليزية لتلك النصوص (مثل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية).

## ثانياً: تعقب الأصول

بغض النظر عن نوع القضية أو الطريق القضائي المنتهج فيها، فإنه يجب مبدئياً توافر أصول لها علاقة بجريمة تم ارتكابها. لذا فتعقب تلك الأصول والكشف عنها يعتبر الخطوة الأولى في عملية استردادها.

### 1- القانون الجنائي

تتميز القضايا الجنائية بأن هدفها هو تنفيذ حق الدولة في العقاب، أي في إنزال عقوبة محددة بجان بعينه.

#### أ- مساعدة القضايا الخارجية

هناك مصلحة مشتركة لجميع الدول في أن يتم معاقبة الجريمة بالشكل المناسب، حيث أنه بذلك لا يتم فقط التكفير عن الجرم الفردي المرتكب، بل أيضاً إفقاد الجاني أية مكاسب مادية قد تعود عليه من ارتكاب الجريمة. هكذا يتم التأكيد بوضوح على أنه لا يجوز أن تكون الجريمة مجدية. إن التدويل المتزايد للجريمة وسهولة نقل الأصول عبر الحدود في يومنا هذا يتطلب وجود تعاون دولي مكثف في هذا المجال. من ثم فإن الجهات الحكومية الألمانية تقوم سنوياً بتنفيذ إنابات قضائية في بضعة آلاف من القضايا التي تباشرها أجهزة الملاحقة الجنائية الأجنبية. للقيام بدعم إجراءات التحقيق الأجنبية يُشترط أن تقوم الدولة المحققة بتقديم طلب بهذا المضمون وأن يتم قبول هذا الطلب وأن يكون الإجراء المطلوب تنفيذه مسموح به بموجب القانون الألماني. ينطبق التالي على الإنابات القضائية في مجال تعقب الأصول، وقياساً عليه على الخطوات التالية لذلك أيضاً.

#### الأسانيد القانونية

يُنظَّم "القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية" كيفية مساعدة القضايا الجنائية المرفوعة في الخارج والشروط التي يتعين توافرها لتقديم هذه المساعدة. بذلك، يعتبر هذا القانون أساس علاقات التعاون في مجال الإنابات القضائية.

وقعت ألمانيا على الاتفاقات متعددة الأطراف الهامة التي من شأنها تيسير عملية استرداد الأصول عبر الحدود. نذكر منها بصورة خاصة إتفاقيات الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي (مثل الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية والبروتوكولات الإضافية لها، والاتفاقية المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها، وإتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد) والأمم المتحدة (مثلاً إتفاقية الأمم المتحدة المؤرخة في 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2000 بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية UNTOC، وإتفاقية الأمم المتحدة المؤرخة في 31 أكتوبر/ تشرين أول 2003 بشأن مكافحة الفساد UNCAC). علاوة على ذلك، فإن ألمانيا وقعت على إتفاقات ثنائية مع دول أخرى.

وفقاً لأحكام القانون الألماني فإن تنفيذ الإنابات القضائية لا يتطلب وجود إتفاقات دولية. يجمع ألمانيا بعدد كبير من الدول علاقات تعاون وطيدة ومبنية على أساس من الثقة في مجال مكافحة ومعاقبة الجريمة وذلك أيضاً خارج إطار الاتفاقيات.

يمنح القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية طبقاً لنص المادة 59 منه مساحة واسعة للقيام بالتحريات والتحقيق بهدف تعقب الأصول، وذلك مبدئياً في النطاق ذاته الذي يجوز فيه للمحاكم والسلطات الألمانية تقديم المساعدة القضائية لبعضها البعض في الحالات المماثلة.

بالإضافة إلى القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية، فإن أحكام قانون الإجراءات الجنائية العام الألماني تسري أيضاً على الإنابات القضائية. جدير بالذكر أنه يتسنى في هذا الإطار إتخاذ إجراءات في سبيل تعقب الأصول فور توافر اشتباه مبدئي ليس أكثر، أي عند وجود عدد كافي من القرائن الواقعية، التي تشير إلى وقوع جريمة.

### الجهات المختصة

يتم تقديم طلبات الإنابة القضائية إلى ألمانيا من خلال طرق رسمية مختلفة، منها الطريق الدبلوماسي عبر وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية أو عن طريق وزارات العدل أو بصورة مباشرة لدى النيابات العامة أو في بعض الحالات الاستثنائية لدى الأجهزة الشرطة. تنص الاتفاقيات الدولية المعمول بها على الطريق الرسمي الواجب الالتزام به. وفي حالة عدم وجود إتفاقية دولية، يتم اللجوء للطريق الدبلوماسي. أما إذا تم تلقي الطلب بطريق غير المعتمد رسمياً، فإنه يتم إحالة هذا الطلب إلى الجهة المختصة مع توجيه عناية الدولة المتقدمة بالطلب إلى مراعاة الطريق الصحيح إذا لزم الأمر.

أنشأت ألمانيا لدى المكتب الاتحادي لشؤون العدل ومصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية جهتين مختصتين باسترداد الأصول يتسنى لهما تزويد الجهات الحكومية في الداخل والخارج بالمعلومات اللازمة ومساندة وتيسير التعاون بصورة فعالة عن طريق الخبرات التي يتمتع بها العاملين بهاتين الجهتين. تجدون أدناه البيانات اللازمة للإتصال بتلك الجهات المختصة باسترداد الأصول.

يمثل المكتب الاتحادي لشؤون العدل ومصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية ألمانيا في كل من شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول (Camden Asset Recovery Inter-Agency Network – CARIN) وشبكة الجهات المعنية باسترداد الأصول ومبادرة تنسيق استرداد الأصول التي أطلقتها منظمة الشرطة الجنائية الدولية / الإنتربول (Asset Recovery Focal Point).

يتسنى للجهات المختصة باسترداد الأصول بدء إجراءات التحقيق الرامية إلى تعقب الأصول فيما عدا ذلك، فهي تقوم بإحالة الطلبات الواردة إليها إلى النيابة العامة المحلية التي تقع في دائرة اختصاصها. والنيابات العامة في ألمانيا مطالبة برفع الدعاوى الجنائية (المادة 152 و160 من قانون الإجراءات الجنائية)، ويساندها في ذلك الشرطة والأشخاص القائمون على التحقيق (المادة 152 من قانون تنظيم القضاء). يتمتع الأشخاص القائمون على التحقيق ببعض الصلاحيات القانونية الجنائية (المادة 163 من قانون الإجراءات الجنائية)، إلا أن السيادة الإجرائية تقع على عاتق النيابة العامة (المادة 161 من قانون الإجراءات الجنائية).

كما هو الحال في أية دعوى جنائية ألمانية محلية (وأيضاً في قوانين الإجراءات القضائية الأجنبية وإن لم تتطابق الأحكام في كل الحالات)، تتطلب بعض الإجراءات وجود أمر قضائي لكونها إجراءات جبرية أو لما فيها من تعدد على الحقوق الأساسية للأشخاص، على سبيل المثال عند مصادرة مستندات أو عند التفتيش (المادة 98 و102 و105 من قانون الإجراءات الجنائية). وبالتالي، فإنه كثيراً ما يتم إشراك المحاكم في تنفيذ طلبات الإنابة القضائية.

### ملحوظات عملية

يتسنى لأجهزة الملاحقة الجنائية الألمانية القيام بالتحقيقات والتحريرات المالية في إطار الدعوى الجنائية. ويتم ذلك أيضاً من خلال الاستعلام عن البيانات المحفوظة (منها البيانات المحفوظة لدى السجلات المدنية أو في سجل المرور أو في سجل الأراضي والعقارات أو عن طريق الاستعلام المركزي عن الحسابات البنكية). لا يمكن التنبؤ بجدوى أو بمدى نجاح تلك الإجراءات في كل حالة على حدى، حيث

أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على كم المعلومات المتوفرة حول موضوع الدعوى الجنائية لدى الدولة المتقدمة بطلب الإنابة وبناء عليه لدى الجهات الألمانية التي تقوم بالتحقيق. لذا، فإنه من الأساسي أن يتم الإبلاغ بالبيانات الشخصية للأشخاص المعنيين بصورة دقيقة، مع مراعاة الإحاطة علماً بالصور المختلفة لكتابة الأسماء أو بالبيانات المختلفة لتاريخ ومحل الميلاد أو وثائق تحقيق الشخصية. كما إن توافر أية معلومات حول العلاقة مع ألمانيا من دوره تسهيل عملية البحث، مثلاً في حالة تكرار سفر الشخص إلى مكان محدد في ألمانيا أو عند توافر أسماء وعناوين أقاربه أو أصدقائه في ألمانيا أو معلومات عن علاقات تجارية مكثفة مع ألمانيا.

قد تضطر الجهات المختصة في مرحلة تعقب الأصول إذا لزم الأمر إلى إتخاذ تدابير ضد إرادة الأشخاص المعنيين أو إلى التعدي على حقوقهم بصورة خاصة، مثلاً عن طريق المصادرة أو التفتيش. وفي هذه الحالة يضع القانون الألماني عقبات أعلى يتعين تخطيها (راجع أيضاً الفقرة 9 من المادة 12 والفقرة 3 من المادة 13 والفقرة 2 من المادة 18 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، منها على سبيل المثال التجريم المزدوج (مثلاً بمقتضى المادة 67 والبند 1 من الفقرة 2 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية، قارن أيضاً الفقرة 9 من المادة 18 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية). من ثم، فإنه عملياً من الضروري عند اللجوء لطلب الإنابة القضائية إحاطة الجانب الألماني علماً بكافة التفاصيل المعروفة حول موضوع الدعوى. ذلك هو السبيل الوحيد للبت في مدى توافر الشروط التي تنص عليها أحكام القانون الألماني المعمول بها (برجاء مطالعة الفقرة 2 والبند ج من الفقرة 3 من المادة 13 والفقرة 3 من المادة 18 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).

في حالة وجود أسباب تستدعي الإسراع في التحفظ على الأصول، فإنه يتعين توضيحها. وفي حالة التماس التزام السرية في التعامل مع الطلب، يجب أيضاً الإدلاء بالأسباب.

إن اشتمال الطلب على أسم المستول المختص بالقضية وكيفية الاتصال به هاتفياً أو عن طريق البريد الإلكتروني وأيضاً على معلومات حول إجادته للغات الأجنبية من شأنه تيسير عملية التعاون وتسهيل الاتصال في حالة وجود أية استفسارات صغيرة.

#### ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

قد تؤدي الإتهامات الموجهة في الخارج إلى قيام أجهزة الملاحقة الجنائية الألمانية برفع دعوى جنائية داخل ألمانيا في حالة جواز تطبيق القانون الجنائي الألماني على الجريمة محل الدعوى (المادة 3 وما يليها من قانون العقوبات)، وذلك لكون الجريمة مثلاً قد تم ارتكابها أو على الأقل ارتكاب جزء منها في ألمانيا أو لاشتراك مواطن ألماني الجنسية في ارتكابها أو لكون الضحية مواطن ألماني الجنسية. وجدير بالذكر أن القانون الألماني يمنع ازدواج معاقبة ذات الجريمة من خلال محاكم مختلفة.

يجوز الاشتباه مبدئياً في حدوث جريمة غسل أموال (المادة 261 من قانون العقوبات)، إذا توافرت قرائن تشير إلى أن الأصول والموجودات ذات الصلة بالجرائم المرتكبة في الخارج قد تم نقلها إلى ألمانيا أو عبر ألمانيا. وبطبيعة الحال تتطلب جريمة غسل الأموال إثبات حدوث جريمة أصلية يعاقب عليها القانون الألماني. لا يعرف القانون الألماني ما يسمى جريمة الكسب غير المشروع، حيث أن هذا النموذج القانوني قد يحيط الشك بمشروعيته الدستورية لما يتعلق به من خفض أو حتى نقل لعبء الإثبات.

إذا اسفرت التحقيقات التي تقوم بها السلطات الألمانية عن أية معلومات، فإنه يتسنى في بعض الأحوال الرجوع إليها في إطار الإنابة القضائية.

## 2- القانون المدني

بغض النظر عما تتخذه أجهزة الملاحقة الجنائية من تدابير، فإنه يحق لكل متضرر من جريمة إتخاذ خطوات قانونية مدنية، على سبيل المثال لتفعيل حقه في تلقي تعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء فعل يعاقب عليه القانون قام بارتكابه شخص مدعى عليه. طبقاً لنص الفقرة 2 من المادة 823 من القانون المدني الألماني مقترنة بأحد قوانين الحماية مثل المادة 266 من قانون العقوبات بشأن الخيانة، فإنه يتسنى استرداد الأصول المسلوقة من ميزانية الدولة من خلال الجريمة المرتكبة في صورة تعويض عن الأضرار.

إن رفع ومباشرة أية دعوى مدنية يعتبر من حيث المبدأ من واجب أطراف القضية وحدهم وهو ليس من إختصاصات الجهات الحكومية الألمانية. كما يتعين على المتضرر عرض حثثيات القضية على المحكمة وذلك بصفته طرف فيها، أي إن المحكمة لا تجري التحقيقات من تلقاء نفسها. من ثم فإن عبء تقديم الأدلة وإثبات وجود أصول مسلوقة مع تحديدها أو إثبات وجود أية أضرار أخرى ناجمة عن الجريمة يقع في المرتبة الأولى على عاتق المتضرر.

وعليه فإن رفع دعوى مدنية ضد الجناة المحتملين أو أصحاب الأصول ذات الصلة بالجريمة تتميز بأنها تتيح للمتضرر فرصة التحكم في الإجراءات القضائية المتخذة والمطالبة بحقوقه شخصياً ومباشرة. وتكون المحاكم الألمانية هي المختصة، خاصة في حالة كان محل إقامة المدعى عليه في ألمانيا أو كان من المقيمين في ألمانيا بصفة دائمة. في حالات استثنائية تحددها المادة 23 من قانون الإجراءات المدنية، تُعتبر المحكمة الألمانية التي تتواجد بدائرتها الأصول الخاصة بالمدعى عليه، هي المحكمة المختصة بنظر الدعوى. عند المطالبة بمبلغ يتعدى الخمسة آلاف يورو، فإنه يتعين توكيل محام بالترافع أمام المحكمة.

بمجرد وجود حكم قضائي قابل للتنفيذ، فإنه يحق للمدعي الشروع في التنفيذ الجبري للحكم. يُشترط لتنفيذ الحكم على الأراضي الألمانية تواجد الأصول الخاصة بالمدعى عليه أيضاً داخل ألمانيا. إذا ارتاب المدعي في أن المدعى عليه يبيت النية على نقل الأصول الخاصة به في أثناء الإجراءات المدنية إلى مكان غير معروف، بهدف إفشال عملية تنفيذ الحكم، فإنه يحق له طبقاً لنص المادة 916 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية تقديم طلب حبس الأصول في إطار الحماية القانونية المؤقتة. برجاء مطالعة الجزء 2 من الفصل الثالث أدناه لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد.

يتسنى لصاحب الدعوى فقط عند إجراء التنفيذ الجبري للحكم القضائي الإطلاع على وجود أصول في ألمانيا من عدمه.

## 3- العقوبات

قد يتعرض في بعض الحالات الفردية أشخاص معينون - لاسيما أعضاء الأنظمة المخلوغة - إلى عقوبات مالية يتم تحديدها على مستوى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتكون سارية بصورة مباشرة داخل ألمانيا، بسبب تطبيقها من خلال لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي. يتم في إطار تلك العقوبات المالية تجميد الأموال والأصول الأخرى الخاصة بالأشخاص المدرجين في القوائم، بحيث لايجوز وضع أية مبالغ مالية أو أصول أخرى تحت تصرفهم. من أجل المراقبة والعمل على تنفيذ هذه العقوبات، فإن لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي تُلزم البنوك والجهات الأخرى بالإبلاغ وتقديم

المعلومات في هذا الصدد. إلا إن ذلك لا يعني إجراء عملية تعقب للأصول بصورة منهجية بغرض استردادها. فالهدف من التجميد لا يتعدى منع الأشخاص المعنيين من الاستفادة من الأصول الخاصة بهم اقتصادياً أو استخدامها بأي هدف آخر يتعارض مع العقوبات المفروضة. ولا تتم مصادرة الأصول.

### ثالثاً: التحفظ على الأصول

يتم التحفظ على الأصول التي سبق الكشف عنها للحول دون إفشال عملية استردادها، والتي لا تُنفذ إلا بعد إنهاء القضية بصورة قطعية.

#### 1- القانون الجنائي

يعتبر استرداد الأصول في مفهومه القانوني الجنائي تنفيذاً لإجراء من شأنه انتزاع العائدات المادية التي تم تحقيقها من الجريمة. لذا فإنه من الممكن إتخاذ تدابير تحفظية بهدف الحول دون إخفاء المدعى عليه للأصول فور إخطاره بالدعوى المرفوعة ضده.

#### أ- مساعدة القضايا الخارجية

##### الأسانيد القانونية

تمثل الفقرة 1 و2 من المادة 67 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية (قارن الفقرة 2 والبند ج من الفقرة 3 من المادة 13 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) - تمثل السند القانوني الذي تقوم على أساسه عملية التحفظ على الأصول لصالح دعوى جنائية أجنبية. تعتبر تلك الأحكام واسعة المدى بصورة تتيح فرصة كافية لإتخاذ التدابير التحفظية اللازمة، وتكملها أحكام قانون الإجراءات الجنائية الساري على القضايا المحلية (المادة 111ب وما يليها في قانون الإجراءات الجنائية).

تنص الفقرتين 1 و2 من المادة 67 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية على أن إتخاذ التدابير التحفظية يشترط إزدواجية التجريم (البند 1 من الفقرة 2 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). لذا فإنه في غاية الأهمية أن يشتمل طلب الإنابة القضائية المقدم على كافة المعلومات التي تتيح إمكانية النظر في التجريم حسب القانون الألماني.

علاوة على ذلك، فإنه وبالنظر إلى إمكانية تسليم الأصول، يتعين وجود أمر بالمصادرة من قِبل الجهة المختصة بالدولة المتقدمة بالطلب أو إقرار بديل عنه (البند 2 من الفقرة 2 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية)؛ حيث تقوم الجهة المختصة بالدولة المتقدمة بالطلب من خلال هذا الإقرار بالتأكيد على استيفاء شروط المصادرة بموجب القانون المعمول به لديها في حالة وجد الأصول على أرضها.

وختاماً يجب التأكيد من ضمان حقوق الأطراف الثالثة ومن أن الأغراض التي يتم تسليمها بشروط سوف يتسنى استرجاعها فوراً عند الطلب (البند 3 من الفقرة 2 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). يتطلب ذلك عادةً تعهداً صريحاً من الدولة المتقدمة بالطلب.



بالإضافة إلى ذلك فإن التحفظ على غرض معين بهدف استرداده لا يؤخذ في الاعتبار إلا في حالة جواز تسليم هذا الغرض إما لكونه أداة الجريمة أو لأن الجاني تحصل عليه عن الجريمة أو لأنه بديل عن تلك الأغراض (البند 2 إلى 4 من الفقرة 1 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

### الجهات المختصة

تختص النيابة العامة والمحاكم بالتعامل مع طلبات الإنابة القضائية، حيث أن التدابير التحفظية الجائز إتخاذها مشروطة بموافقة القضاة (مثل المصادرة حسب الفقرة 3 من المادة 67 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية أو الحبس حسب الفقرة 1 من المادة 111 هـ من قانون الإجراءات الجنائية مع الفقرة 1 من المادة 77 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

عند وجود خطر وشيك يكون لمراكز الشرطة صلاحيات التعامل مع الحالات العاجلة. فأفراد الشرطة يتصرفون على الأقل بصفتهم الأشخاص القانمين على التحقيق في تعاون مع النيابة العامة (رجاء مطالعة الفصل الثاني الفقرة 1 أ و ب أعلاه). وعليه فمصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية تُعتبر نقطة الاتصال مع الخارج (رجاء مطالعة الفصل السادس الفقرة 2 أدناه).

### ملحوظات عملية

تعتمد السلطات الألمانية في التحقيقات والتحريرات داخل ألمانيا على المعلومات التي تفيدها بها السلطات المتقدمة بالطلب. علاوة على ذلك، فإن نجاح التدابير التحفظية متعلق بإيجاد وتوضيح العلاقة بين الجرائم المحددة والأصول والموجودات التي تم الكشف عنها (راجع البند 2 إلى 4 من الفقرة 1 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

من الناحية العملية يتطلب هذا في العديد من الأحيان تقديم قرائن على أن الأصول الموجودة في ألمانيا تم التحصل عليها من الجريمة المرتكبة في الخارج أو أنها من الأدوات التي تم بها ارتكاب الجريمة أو على الأقل أنها بدائل مازالت متصلة بالغرض الأصلي، وتلك القرائن ليس من اليسير توفيرها. أما في حالة عدم تضمن الطلب تلك القرائن وعدم القدرة على تقديمها في مجرى القضية، فإنه لا يجوز القيام بالتحفظ.

يتعين الإفراج عن الأصول والموجودات بعد فترة زمنية معينة، وذلك حفاظاً على التناسبية. يتم تحديد تلك المهلة لكل حالة على حدى. ويتطلب ذلك تنسيقاً وثيقاً مع السلطات المعنية.

### ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

يتسنى التحفظ على الأصول أيضاً في إطار دعوى جنائية ألمانية. نود هنا الإشارة إلى ما سبق ذكره فيما يتعلق بالأسانيد القانونية والجهات المختصة.

من حيث المبدأ، فإن تنفيذ الإنابة القضائية في قضية أجنبية لا يتعارض مع وجود قضية محلية داخلية في ذات الشأن. لذا فإنه يجوز كذلك إتخاذ إجراءات التحفظ بصورة متوازية. من المحتمل أن يتم إجراء التحفظ أولاً في إطار القضية المحلية، ثم يتم في وقت لاحق صرف النظر عن الاستمرار في تتبع

الجريمة التي تم ارتكابها بالخارج (رجوعاً للأسباب المذكورة في المادة 153 ج من قانون الإجراءات الجنائية) وعليه يتم منح الأولوية في التحفظ للقضية الأجنبية.

من الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بالتحفظ على أساس قضية محلية، أنه يجب إعادة الإفراج عن الأصول بموجب الأحكام الألمانية المعمول بها خاصة في حالة كون الأدلة الموجودة لدى أجهزة الملاحقة الجنائية الألمانية لا تتعدى الاشتباه المبدئي وصرف النيابة العامة النظر عن رفع دعوى أو في حالة حكم المحكمة بعد الجلسة الرئيسية ببراءة المدعى عليه.

لمطالبات الأشخاص المتضررين ضد الجاني أولوية على المصادرة من قِبَل الدولة (الجملة 2 بالفقرة 1 من المادة 73 من قانون العقوبات). في إطار الإجراء المسمى بالمساعدة في الاسترداد يمكن التحفظ على الأغراض والأصول لصالح الأشخاص المتضررين (الفقرة 5 من المادة 111 ب من قانون الإجراءات الجنائية) بهدف التأكد من قابلية تنفيذ المطالبات بالتعويض أو التسوية. يتيح هذا الإجراء إمكانية التحفظ على الأغراض والأصول إلا أنه لا يتضمن إعادتها الفورية للمتضررين. على المتضررين بعد إتمام التحفظ إتخاذ الإجراءات المدنية ضد الجاني لاسترداد الأغراض والأصول الخاصة بهم.

## 2- القانون المدني

ينص القانون الألماني على إمكانية فرض الحماية القانونية المؤقتة لضمان تنفيذ المطالبات المدنية. فإذا تَبَيَّن وجود مطالبة مدنية وتوافر سبب وجيه لفرض الحماية المؤقتة، يتسنى إتخاذ إجراءات الحبس (المادة 916 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية) أو إصدار حكم المؤقت في هذا الصدد (المادة 935 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية). وبعبارة أخرى، تعتبر القضية مُلحة وعاجلة عند وجود خطر إحباط المطالبات.

تتعقد المحكمة بشكل عاجل، معتمدة على ما هو متاح من معلومات في تلك المرحلة. ويكون المتقدم بالطلب مُلزم بالإدلاء بأسباب مطالبته خلال هذا الإجراء، حيث أن المحكمة لا تقوم بالتحري عن تلك الأسباب من تلقاء نفسها كما هو الحال في الدعاوى الجنائية.

## 3- العقوبات

إن التحفظ على الأصول الخاصة بالأشخاص المدرجة أسمائهم في القوائم والخاضعين للعقوبات المالية بحسب لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي لا يتطلب أمراً تنفيذياً في ألمانيا. تُعد تلك اللوائح سارية بصورة مباشرة ويتعين مراعاتها من كافة الأطراف، خاصة من المتعاملين في المجال الاقتصادي والذين يقومون بإدارة وحفظ الأصول الأجنبية مثل البنوك والمصارف. لهذا السبب قامت البنوك التجارية الكبيرة بإنشاء أقسام خاصة تعمل على مقارنة قوائم أصحاب الحسابات البنكية مع قوائم الأشخاص المطبقة عليهم العقوبات.

كما يتعين على المصالح الحكومية خاصة تلك التي تدير السجلات الرسمية مثل سجل الأراضي والعقارات والسجل التجاري وسجل السفن – يتعين عليها أيضاً الالتزام بهذا القانون الساري بصورة مباشرة.

بفرض العقوبات المالية من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتم تجميد الأصول المودعة في ألمانيا والخاصة بالأشخاص السارية عليهم تلك العقوبات المالية (أي المدرجين في القوائم)، فتنفيذ تلك العقوبات من خلال لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي يؤدي إلى تقييد التصرف في الأصول. غير أن ذلك لا يعود بأي نفع على المتضررين المحتملين. فالأحكام الخاصة بالعقوبات ليس الهدف منها إعادة توزيع الأصول والموجودات، بل إنها تهتم فقط بتقييد قدرة الأشخاص الجاري معاقبتهم على التصرف فيها، وذلك للحول دون استخدام تلك الأصول والموجودات بصورة تتعارض مع الغرض من العقوبة. إن القرار بشأن استمرار العقوبات أو رفعها يتم إتخاذها على مستوى مجلس أمن الأمم المتحدة أو مجلس الاتحاد الأوروبي وليس من قبل السلطات المحلية. يجوز للسلطات المحلية فقط الموافقة على الإفراج عن أصول أو إتاحتها في الحالات الاستثنائية المحددة في أنظمة العقوبات المعمول بها.

## رابعاً: المصادرة النهائية للأصول

بالقوة التنفيذية للحكم القضائي تنتقل ملكية الأصول والموجودات التي تم إعلان مصادرتها عادةً إلى الدولة (المادة 73 هـ من قانون العقوبات). تتيح إجراءات تنفيذ الحكم للدولة بعدها الوصول إلى تلك الأصول والموجودات.

### 1- القانون الجنائي

إن الهدف من استرداد الأصول جنائياً ليس معاقبة الجاني، بل هو بالأحرى استعادة الأوضاع المالية السليمة والمشروعة. الشرط الأساسي في تلك العملية يبقى دائماً كون تلك الأصول المعمول على استردادها قد تم التحصل عليها من خلال الجريمة أو بهدف ارتكاب الجريمة.

### أ- مساعدة القضايا الخارجية

كما هو الحال في التدابير التي تم عرضها في المرحلتين السابقتين من عملية استرداد الأصول، فإن القانون الألماني الذي ينظم الإنابات القضائية يأخذ بعين الاعتبار إن استرداد الأصول جنائياً قد يكون له مناهج مختلفة في القوانين الأجنبية.

### الأسانيد القانونية

ينص القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية بصورة عامة على إمكانية تنفيذ العقوبات الأجنبية نافذة المفعول وغير المتضمنة الحرمان من الحريات، وذلك دون تحديد تلك العقوبات بقائمة خاصة (المادة 48 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية)، ولا حاجة لوجود معاهدات دولية للقيام بذلك. يكفي أن يكون الإجراء المزمع إتخاذه متشابه نوعياً والإجراءات التي ينص عليها القانون الألماني.

يعتبر قانون دعم تنفيذ الأحكام الألماني الأوامر الأجنبية ملزمة، إذا جاءت تقضي بما يجوز تصنيفه على أنه مصادرة لعائدات الجريمة أو أدواتها (إما بسبب ارتكاب جريمة مع سبق الإصرار أو جراء ارتكاب فعل مخالف للقانون) أو ما يعادل قيمتها (تعويض مادي) أو مصادرة لأصول وأغراض مملوكة لطرف ثالث قام بالتحريض على الجريمة أو الفعل المخالف أو ساعد في تنفيذه (راجع الفقرات 1 إلى 5 من المادة 12 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية). وتعتبر تلك الأوامر ملزمة أيضاً للأطراف الثالثة. لكنه لا يمكن منح الأحكام الأجنبية مفعول أوسع مما ينص عليه القانون الأجنبي نفسه. يشترط القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية في الفقرة 4 من المادة 49 أن تتاح للأطراف الثالثة فرصة كافية للمطالبة بحقوقهم. علاوة على ذلك، فإنه لا يجوز للحكم أن يتعارض مع حكم مدني ألماني في ذات الشأن. أخيراً، فإنه لا يجوز أن يمس الحكم حقوق أطراف ثالثة في قطعة أرض في ألمانيا.

في حالة وجود دعوى أجنبية منظورة فإن المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية تتيح إمكانية تسليم أغراض بهدف استخدامها كأدلة (البند 1 من الفقرة 1 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). إن تسليم أدوات ونتائج الجريمة غير مستبعد (راجع البنود 2 إلى 4 من الفقرة 1 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). إلا أنه يجب التأكد من أن التسليم لا يمس حقوق الأطراف الثالثة، مع ضمان أنه

في حالة وجود تحفظ سوف يتم رد ما تم تسليمه (راجع أيضاً الفقرة 8 من المادة 12 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية). أي إن ذلك لا يعني المصادرة النهائية دون أية شروط أخرى.

بخلاف دعم تنفيذ الأحكام فإن المساعدة القضائية فيما يخص تسليم الأغراض مصممة وفقاً للمادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية – مصممة لتطبيق على القضايا المنظورة، أي إنها سارية طالما لم تقم المحكمة الأجنبية بإصدار حكم نافذ وقابل للتنفيذ (الفقرة 4 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). لذا فتفعيل المصادرة النهائية بمقتضى القانون الأجنبي يعتبر بعده معلق.

إضافة إلى ذلك، ينطبق هنا أيضاً ما ورد أعلاه في تعقب الأصول والتحفظ عليها من وجوب التجريم المزدوج (البند 3 من الفقرة 1 من المادة 49 والبند 1 من الفقرة 2 من المادة 66 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

### الجهات المختصة

يقع تنفيذ الأحكام الأجنبية الملزمة قانوناً في مسؤولية المحاكم الإقليمية (Landgerichte)، وتقوم النيابة العامة بالتحضير للأحكام الخاصة بها (المادة 50 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

كخطوة أولى تقوم المحكمة الإقليمية بإصدار قرار بجواز تنفيذ الحكم الأجنبي النافذ (المادة 54 و55 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). في حالة الموافقة على تنفيذ الحكم يتم التصريح بدعم تنفيذ الحكم كخطوة ثانية. تؤخذ في هذا الإطار في المقام الأول الجوانب السياسية الخارجية بعين الاعتبار. إذا تم التصريح بدعم تنفيذ الحكم، فإن الحكم الأجنبي يعامل نفس معاملة حكم المصادرة الألماني (المادة 56 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

مبدئياً تقوم وزارة العدل الاتحادية بإتخاذ القرار بشأن إصدار مثل هذا التصريح بالاتفاق مع وزارة الخارجية الاتحادية (المادة 74 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). فيما يخص بعض التدابير المعينة وبعض الدول المحددة فقد تم تفويض جهات أخرى بتلك الصلاحية (مثل وزارات العدل الإقليمية أو النيابة العامة). لكن عادة ما يبقى هذا من اختصاص الحكومة الاتحادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات القائمة خارج إطار الاتفاقيات.

### ملحوظات عملية

إن المصادرة النهائية للأصول عن طريق الإنابة القضائية الجنائية تتطلب في المقام الأول توافر حكم أجنبي نافذ وقابل للتنفيذ (أي حكم محكمة أو قرار يعادله). ولذلك فهي تحتاج إلى وجود دعوى جنائية أجنبية قد تم البت فيها ليتسنى لألمانيا تقديم الدعم في تنفيذ الحكم.

علاوة على ذلك، فإنه يتعين على المحاكم الألمانية المستقلة النظر فيما إذا كان قد تم الالتزام بالحد الأدنى من الحقوق الإجرائية للمحكوم عليه. هذه تشمل في المقام الأول حق إصغاء القاضي للمدعى عليه وحق الدفاع (البند 2 من الفقرة 1 من المادة 49 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). خاصة في حالة الأحكام الغيابية، فإنه من الضروري التطرق لهذا الموضوع في طلب الإنابة المقدم.

يُشترط لتنفيذ الحكم التجريم المزدوج (البند 3 من الفقرة 1 من المادة 49 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية) كما هو الحال في العديد من الإجراءات الخاصة بالإقامة القضائية سالفة الذكر.

يضم القانون الألماني أشكال من الدعاوى يتم فيها مصادرة أصول وموجودات دون الاستناد إلى إدانة جنائية. منها اللوائح الخاصة بمصادرة الأصول والأغراض ذات الصلة بأفعال مخالفة للقانون أو جرائم غير محددة تفصيلاً (المواد 73 و74 من قانون العقوبات) والخاصة بمصادرة الأصول والأغراض في حالة عدم وجود شخص متهم بعينه (المادة 76 من قانون العقوبات)، حيث يتم استرداد الأصول دون وجود إدانة جنائية أو بشروط أقل صرامة من المعتاد. يتم تداول مثل تلك القضايا دولياً تحت مسمى "non-conviction-based confiscation - NCB" أو "civil forfeiture". إن تنفيذ القرارات الأجنبية التي يتم إتخاذها في مثل تلك القضايا يتطلب رفع دعوى جنائية في الخارج وأن يكون قد تم إثبات الأركان الأساسية للجريمة. الأمر محل الجدل هو جواز دعم تنفيذ الأحكام الأجنبية في القضايا الجنائية المرتبطة بنقل عبء الإثبات. لذا فمن المهم من الناحية العملية أن تقوم الدولة المتقدمة بالطلب بعرض مجرى القضية المعنية ليتسنى للجهات الألمانية والمحاكم المختصة القيام بالبت في الطلب.

#### ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

إن المصادرة النهائية على أساس إجراءات قضائية جنائية محلية تتطلب وجود حكم نافذ. في تلك الحالة يمكن من خلال عملية تنفيذ الحكم الوصول إلى الأغراض والأصول المعنية. سوف يتم التطرق لسبل الانتفاع منها في الفصل التالي.

ينص القانون الألماني على عدم جواز مصادرة عائدات الجرائم عند احتمالية وجود مطالبات من قبل أفراد متضررين (الجملة 2 من الفقرة 1 من المادة 73 من قانون العقوبات). إن إجراءات التحفظ التي تم إتخاذها في إطار القضية لا تتعدى في هذه الحالة كونها ضماناً مبدئياً لتلك المطالبات. لا تؤول ملكية تلك الأصول المتحفظ عليها إلى الدولة إلا إذا لم يُفعل المتضرر حقه في المطالبة بالتعويض خلال فترة زمنية محددة (المادة 111 ط من قانون الإجراءات الجنائية).

علاوة على ذلك، فإن قانون الإجراءات الجنائية الألماني يتيح للمتضررين إمكانية التداخل في الدعوى الجنائية المرفوعة للمطالبة شخصياً بحقوقهم المالية، أي دون الحاجة إلى رفع دعوى مدنية منفصلة للحصول على تعويض (المادة 403 وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية).

#### 2- القانون المدني

إن السحب النهائي للأصول عن طريق القانون المدني يتطلب وجود حكم نافذ وقابل للتنفيذ على الأصول الموجودة. قد يصدر هذا الحكم في جلسة لمحكمة ألمانية، أو يكون حكم أجنبي قابل للتنفيذ في ألمانيا.

#### 3- العقوبات

إن المصادرة النهائية للأصول وإعادة توزيعها ليست من أهداف العقوبات المالية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن تلك العقوبات ما هي إلا قيود مؤقتة بهدف تحقيق أهداف أخرى، وهي عادة تغيير في سلوك الأشخاص أو المؤسسات التي يتم معاقبتهم أو الحول دون استخدام الأصول في أغراض تتعارض

مع العقوبات. إذا تحققت تلك الأهداف فإنه يتعين مبدئياً رفع العقوبات المالية المفروضة. في هذه الحالة يتم الإفراج عن الأصول المجمدة الخاصة بالأشخاص أو المنظمات حال حذف أسمائهم من القوائم، وبالتالي يعود حق وإمكانية التصرف بحرية في الأصول إلى هؤلاء الأشخاص أو المنظمات بصفتهم الملاك أو أصحاب حق التصرف فيها، ذلك إذا لم يكن قد تم في هذه الأثناء إتخاذ إجراءات تحفظية (في دعوى جنائية أو مدنية) أخرى كما هو مبين في الفصل الثالث الفقرات 1 و 2. غير أن لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي تسمح حالياً فقط بالتصريح بالإفراج عن الأصول المجمدة على أساس الأحكام الجنائية أو المدنية المعترف بها قبل الإدراج في القوائم.

## خامساً: استخدام الأصول المصادرة

بمصادرة الأصول يكون الجزء الأساسي من عملية استرداد الأصول قد تم، ولا يتبقى إلا تحديد الجهة التي تؤول إليها العائدات.

### 1- القانون الجنائي

إن ما يميز الدعوى الجنائية كنتيجة لاحتكار الدولة للعنف المشروع هو أن العائدات عادةً ما تؤول أولاً إلى الدولة.

#### أ- مساعدة القضايا الخارجية

إذا تمت المصادرة تنفيذاً لحكم جنائي صادر من محكمة أجنبية، تبقى الأصول مبدئياً في الدولة التي قامت بتنفيذ الحكم. لتلك القاعدة استثناءان: أولهما تعويض الضحايا وثانيهما اقتسام الدول المعنية للعائدات.

#### الأسانيد القانونية

ينص قانون العقوبات الألماني على أن الأصول التي تم استردادها بصفة نهائية تؤول إلى الدولة الألمانية (المادة 73 هـ و74 هـ من قانون العقوبات، راجع الفقرة 1 من المادة 14 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تشير إلى القوانين المحلية). ويكون للموافقة على الطلب بشأن تنفيذ حكم أجنبي يتضمن استرداد أصول الأثر ذاته (الفقرة 4 من المادة 56 من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

يقضي القانون الألماني طبقاً لنص المادة 56 ب من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية بإمكانية استخدام عائدات استرداد الأصول عن طريق المساعدة القانونية الجنائية بصورة أكثر مرونة، حيث يتسنى للدول المعنية الاتفاق على اقتسام الأصول المستردة (قارن أيضاً المادة 14 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفقرة 2 بخصوص رد الأصول والفقرة 3 بخصوص اقتسامها). وينطبق هذا من وجهة النظر الألمانية كذلك على العلاقات خارج إطار الاتفاقيات. يتم النظر في إمكانية إبرام مثل هذا الاتفاق في كل حالة على حدة. ويُشترط ضمان المعاملة بالمثل (الفقرة 1 من المادة 56 ب من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية).

ينظم القانون الأجنبي في المقام الأول إمكانية وكيفية منح تعويضات للضحايا في إطار الدعوى الجنائية. يجوز في بعض الأحيان حصول المتضررين على تعويضات من الخزينة العامة الألمانية، إذا حكمت المحكمة الأجنبية في القضية التي تنظرها بأحقية الضحية في الحصول على تعويض عن الأضرار أو في حالة تعهد الشخص المحكوم عليه في الخارج بالدفع للشخص المتضرر من خلال سند تنفيذي (المادة 56 أ من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). يتم دفع تلك التعويضات فقط من الأصول التي تم الحصول عليها من خلال التنفيذ العام للحكم. إضافة إلى ذلك، فإنه لا يتم التعويض في حالة كان للشخص المتضرر حقوق شخصية في تلك الأصول (الفقرة 2 من المادة 56 أ من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية). في هذه الحالة يكون دور الشخص المتضرر المطالبة بتلك الحقوق بنفسه.



## الجهات المختصة

النيابات العامة بصفتها الجهات المعنية بتنفيذ الأحكام محلياً تُعتبر هي المختصة بالإجابة عن الاستفسارات حول استغلال واستخدام الأصول المستردة.

أما بالنسبة للإنيابات القضائية فيجب الرجوع إلى الجهة التي قبلت طلب الإنابة. وبالنسبة للتعاملات خارج إطار الاتفاقيات، فإن جهة الإختصاص هي المكتب الاتحادي لشؤون العدل بالتعاون مع وزارة الخارجية الاتحادية.

## ملحوظات عملية

في معظم الأحيان تنظم اقتسام الأصول المستردة آليات دولية وقوانين وطنية تعتبر حديثة نسبياً. لذا فإن الخبرات العملية في هذا المجال مازالت ضئيلة بعض الشيء. وعليه فإنه في غاية الأهمية أن يتم الاتصال بالمكتب الاتحادي لشؤون العدل، وهو الجهة الألمانية المعنية بالموافقة على الطلبات، وذلك في أول فرصة سانحة.

### ب- تنفيذ الإجراءات القضائية الداخلية

كما عرضنا أعلاه، فالقانون الجنائي الألماني ينص على أن الأصول التي تم استردادها جنائياً بصورة نهائية تُؤول إلى الدولة الألمانية (المادة 73 هـ و74 هـ من قانون العقوبات).

يستلزم ذلك وجود حكم نافذ في دعوى قضائية محلية (راجع الفقرات 1 و ب من الفصل الثاني والثالث أعلاه). أما بالنسبة لاستخدام العائدات، فيتعين ملاحظة عدم توافر إمكانية الاقتسام أو تسليم الأصول المنصوص عليها في المادة 56 ب من القانون بشأن المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية وذلك لعدم وجود إنابة قضائية.

من ثم فإن الدعاوى الجنائية الألمانية وحدها غير مؤهلة لإعادة الأصول إلى دولها الأصلية بحسب أحكام القانون الألماني.

### 2- القانون المدني

لا يوجد أية قيود على استخدام الأصول التي تم سحبها عن طريق تنفيذ أحكام مدنية. فقد قام المتضرر بصفته طرف في القضية بالمطالبة بحقوقه وله بذلك الأحقية الكاملة في التصرف في العائدات.

### 3- العقوبات

إن أنظمة العقوبات الخاصة بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تنص عادةً على المصادرة النهائية للأصول.

## سادساً: نقاط الاتصال

## 1- الشبكات

يوجد في مجال استرداد الأصول العديد من الشبكات التي لها ممثلين في المصالح الحكومية والمنظمات الدولية. بالنسبة للشبكات العالمية يتعين على وجه الخصوص ذكر شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول (Camden Asset Recovery Inter-Agency Network – CARIN) ومبادرة استرداد الأصول المسروقة (Stolen Assets Recovery Initiative - StAR).

شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول هي شبكة غير رسمية لها سكرتارية لدى الشرطة الأوروبية (اليوروبول) في لاهاي  
([http://en.wikipedia.org/wiki/Camden\\_Assets\\_Recovery\\_Interagency\\_Network](http://en.wikipedia.org/wiki/Camden_Assets_Recovery_Interagency_Network))

Secretariat, Camden Asset Recovery Inter-Agency Network -CARIN  
Europol  
O3 Criminal Finances and Technology Unit  
P.O. Box 90850  
2517 KK The Hague  
The Netherlands  
O31CARIN@Europol.europa.eu  
+31 703 53 1366

يدعم كل من البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة مبادرة استرداد الأصول المسروقة ([www1.worldbank.org/finance/star\\_site](http://www1.worldbank.org/finance/star_site)). تعتبر السكرتارية الموجودة لدى البنك الدولي هي المسؤولة عن الأعمال اليومية للشبكة:

The StAR Secretariat  
1818 H Street NW  
Washington, DC 20433  
USA  
starinitiative@worldbank.org

## 2- الحالات الفردية

نقطة الاتصال المركزية بالنسبة للمساعدة القانونية الدولية في الحالات الفردية الحالية أو المستقبلية هي المكتب الاتحادي لشؤون العدل التابع لوزارة العدل الاتحادية:

Bundesamt für Justiz  
Referat III1  
Adenauerallee 99 – 103  
53113 Bonn  
Deutschland  
poststelle@bfj.bund.de  
+49 228 99410 40

أما بالنسبة للشرطة فقد أنشأت وحدة الاستخبارات المالية المحلية لدى مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية. تعتبر تلك الوحدة الجهة التي يتعين الاتصال بها في الحالات الفردية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتبادل العاجل للمعلومات:

Bundeskriminalamt  
Referat SO32  
65173 Wiesbaden  
SO32@bka.bund.de  
mail@bka.bund.de  
+49 (0)611 55-0

وتقوم الجهتان المذكورتان أعلاه بتمثيل ألمانيا في الشبكات الدولية المعنية باسترداد الأصول، فهما نقطة الاتصال مع القضاء ومع الشرطة الألمانية داخل شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول.

أما مكتب الاتصال الوطني الألماني (NCB) التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية IKPO-Interpol فهو أيضاً موجود لدى مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية (إنتربول فيزبادن).

### 3- استفسارات عامة ودورات تدريبية

تختص وزارة العدل الاتحادية بالإجابة عن الإستفسارات العامة والخاصة بالسياسات القانونية حول استرداد الأصول عبر الحدود وكذلك عن الدورات التدريبية المتاحة في هذا المجال:

Bundesministerium der Justiz  
Referat IIB4  
Mohrenstraße 37  
10117 Berlin  
Deutschland  
+49 30 18 580 0

